



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا  
برنامج الماجستير في القيادة والإدارة  
غزة - فلسطين



الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي

## النتائج والتوصيات

إعداد الباحث

رامي منسي محمد نصار

إشراف الدكتور

نافذ ياسين محمد المدهون

2015م - 1437هـ

## أولاً: نتائج الدراسة:

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس، والأسئلة الفرعية، ومن خلال نتائج التحليل لآراء المبحوثين، والمقابلات التي أجراها الباحث مع عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدد من الوزراء في قطاع غزة، وفي ضوء التقارير والبيانات التي توصلت لها الدراسة، خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- أظهرت الدراسة إلى أن عدم احترام نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في العام 2006، زاد الشرخ القائم أصلاً منذ سنوات بين حركتي فتح وحماس، وأدى إلى الانقسام السياسي القائم حالياً.
- 2- أظهرت الدراسة إلى أن الانقسام السياسي الفلسطيني كان له أثراً سلبياً واضحاً على عمل المجلس التشريعي الرقابي، وحاولت كتلة التغيير والإصلاح أن تؤدي هذا الدور في قطاع غزة، إلا أن هذه الدور جاءت نتيجته بدرجة متوسطة.
- 3- أظهرت الدراسة إلى أن حكم الحزب الواحد في قطاع غزة أفقد الرقابة البرلمانية بريقها، وأهم ميزة فيها وهي التعددية الحزبية، فالحكومة من حركة حماس، والمجلس التشريعي يدار بكتلة حماس البرلمانية.
- 4- أظهرت الدراسة إلى أن الكتل البرلمانية في قطاع غزة -ما عدا كتلة التغيير والإصلاح- آثرت عدم المشاركة في تفعيل المجلس التشريعي بحجة الانقسام، وهي بذلك تتحمل مسؤولية عن فقدان المجلس التشريعي للتعددية السياسية في فترة الانقسام.
- 5- أظهرت الدراسة إلى أن حكم الحزب الواحد في قطاع غزة خلال فترة الانقسام وحد مرجعية الحكم، فقد كانت تدار الأمور سواء في المجلس التشريعي أو الحكومة بمرجعية سياسية واحدة، وهذا بالتأكيد جعل بعض القرارات تأخذ طابعاً حزبياً، ويظهر على بعضها المصلحة الحزبية والتضامنية.
- 6- تبين من خلال الدراسة إلى أن المجلس التشريعي في قطاع غزة برغم الانقسام مارس دوره الرقابي باستخدام السؤال البرلماني بشكل متوسط، وهذا راجع كون البرلمان والحكومة من لون واحد.
- 7- أظهرت الدراسة إلى أن المجلس التشريعي في قطاع غزة لم يرق باستخدام أدوات الاستجواب وسحب الثقة خلال فترة الانقسام، فيما تم استخدام أداة لجنة تقصى الحقائق

- مرة واحدة فقط، وهذا يعود كون البرلمان والحكومة من لون واحد، وعدم مشاركة الكتل البرلمانية الأخرى في تفعيل دورها البرلماني والرقابي.
- 8- تبين الدراسة أن المجلس التشريعي في قطاع غزة برغم الانقسام مارس الرقابة على الموازنة العامة بشكل متوسط، وهذا راجع كون موارد الموازنة غير حقيقية، وهي تعتمد بشكل كبير على المساعدات، جراء الحصار المضروب على قطاع غزة.
- 9- أظهرت الدراسة أن لجان المجلس التشريعي مارست دورها الرقابي بشكل جيد على مستوى جلسات الاستماع، رغم أن هذه الأداة غير منظمة تشريعياً، إلا أنها من أكثر الأدوات استخداماً.
- 10- أظهرت الدراسة أن لجان المجلس التشريعي ونوابه مارسوا دورهم الرقابي على مستوى أداة الزيارات الميدانية بشكل متوسط خلال فترة الانقسام، وكان من الممكن أن تكون هذه الأداة مفعلة بشكل أكبر لو كان هناك تعددية سياسية في البرلمان.
- 11- أظهرت الدراسة أن المجلس التشريعي ونوابه تفاعلوا مع شكاوى المواطنين بشكل كبير، وكانوا يعملون على حلها، إلا أن الانقسام حد من الوصول لحل العديد من هذه الشكاوى.
- 12- أظهرت الدراسة إلى أن المجلس التشريعي الفلسطيني تعرض لأبشع تهميش خلال فترة الانقسام من قبل رئاسة السلطة، وكان يجب عليها دعوة المجلس التشريعي للانعقاد، والعمل على حل الخلافات التي نتجت عن الانقسام تحت قبته.
- 13- أظهرت الدراسة أن العمل الرقابي البرلماني في قطاع غزة تعرض لكثير من العوائق، أهمها كان الاحتلال، والحصار المفروض على قطاع غزة، والحروب المتتالية عليه، وعدم مشاركة الكتل البرلمانية- عدا كتلة التغيير والإصلاح- في تفعيل أدائها الرقابي.
- 14- أظهرت الدراسة أن الأداء الرقابي في قطاع غزة رغم الانقسام ساهم في تطوير أداء الوزارات بدرجة متوسطة، وكان الوزراء يولون اهتماماً كبيراً لدور نواب المجلس التشريعي الرقابي، وكانوا يستجيبون لملاحظات النواب، و التي كانت تساهم في تحسين الأداء الوزاري.
- 15- أظهرت الدراسة إلى أن أداء نواب المجلس التشريعي الرقابي ساهم في مكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية بشكل متوسط، وعملوا على الحد من وجود أي تجاوزات أو كسب غير مشروع داخل هذه المؤسسات.
- 16- أظهرت الدراسة إلى أن الأداء الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة رغم الانقسام حاول أن يعزز لحكم رشيد بدرجة متوسطة، كون الظروف التي عمل فيها المجلس التشريعي من حصار خانق وحروب متكررة، جعلت الأداء الرقابي لم يرتق لهذا المستوى،

فمقومات الحكم الرشيد لم تتوفر له، وأيضاً الأداء الرقابي نفسه لم يصل لمستوى نستطيع من خلاله أن نقول إنه يعزز لحكم رشيد بدرجة كبيرة.

17- أظهرت الدراسة إلى أن وزراء الحكومة في قطاع غزة خلال فترة الانقسام كانوا يعملون في ظل أزمات متتالية، دون امكانيات كبيرة، ودون موازنات حقيقية، بالإضافة لتسييس الوظيفة الحكومية، والحروب المتعددة التي دمرت مقراتهم، وأتلفت ملفاتهم، لكن رغم هذا بذلوا جهداً كبيراً، وعملوا ليل نهار مع الموظفين العموميين، وأعادوا ما دمر في فترات قياسية رغم الحصار، ولم يتوانوا عن تقديم خدماتهم للجمهور حتى في أشد الأوقات عسرة، سواء أثناء الحروب أو بعدها مباشرة.

18- أظهرت الدراسة إلى أن ديوان الرقابة المالية والإدارية كان ذراعاً رقابياً أميناً للمجلس التشريعي، فدخل جميع الوزارات وراقب على كل القرارات الإدارية والمالية، وقدم تقاريره للمجلس التشريعي، وسهلت الوزارات عمله ولم تحاول أن تعيق من أدائه الرقابي.

19- أظهرت الدراسة إلى أن المجلس التشريعي الفلسطيني في أغلب الأحيان لم يطلع الجمهور على نتائج الأداء الرقابي، نتيجة للتجاذبات السياسية التي نتجت عن الانقسام السياسي الفلسطيني.

20- أظهرت الدراسة إلى أن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بحاجة لبعض التخصصات العلمية، سواء قانونية أو مالية أو اقتصادية، ليساهموا بدور أكبر في أداء رقابي فاعل على المؤسسات الحكومية.

21- أظهرت الدراسة إلى أن الشخصية القيادية للنائب تلعب دوراً مهماً في عملية الرقابية البرلمانية، فصاحب الكاريزما القيادية يكون الإهتمام بملاحظاته من قبل الوزارات أكبر، مما يعود إيجابياً على الأداء الرقابي.

22- أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد سنوات العمل)، ما عدا أداتي الاستجواب والزيارات الميدانية، فقد أظهرت الدراسة أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الوظيفة، وذلك لصالح الذين وظيفتهم وزير أو من في حكمه لأداة "الإستجواب"، ولصالح الذين وظيفتهم عضو مجلس تشريعي لأداة "الزيارات الميدانية".

## ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما إنتهت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- 1- إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني فوراً، وعلى أسس سليمة وواضحة وعادلة، تضمن حقوق الكل الفلسطيني، عبر تنفيذ الاتفاقات التي تم التوقيع عليها سواء في اتفاق الشاطيء، أو الورقة المصرية والتي تعرف بوثيقة الوفاق الوطني، التي وقعت عليها الفصائل الفلسطينية في العام 2011، تحت رعاية مصر وجامعة الدول العربية.
- 2- تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني في أي اتفاق مصالحة، فهو المؤسسة الفلسطينية الوحيدة التي لا زالت تحمل طابعاً قانونياً.
- 3- تكثيف الجهود من كافة الكتل البرلمانية وخصوصاً كتلة حركة فتح، للضغط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لدعوة المجلس التشريعي للانعقاد، حتى تعود التعددية البرلمانية للمجلس، حتى لا يستمر عمل المجلس بحزب واحد ولون واحد، ليكون الأداء الرقابي أكثر فاعلية وأكثر شفافية.
- 4- تفعيل استخدام أداة السؤال البرلماني من قبل المجلس التشريعي ونوابه على نطاق أوسع، وبطريقة أنجع بما يساهم بتعزيز الأداء الرقابي للمجلس التشريعي.
- 5- ضرورة قيام المجلس التشريعي باستخدام أداة الاستجواب حسب الحالة المضبوطة رقابياً، وبحيث ألا يكون المانع لاستخدامها هو البعد الحزبي.
- 6- ضرورة إقدام المجلس التشريعي على استخدام أداة حجب الثقة عن أي وزير يرتكب مخالفة تستجوب سحب الثقة منه، وألا يكون المانع من استخدام هذه الأداة الخوف من استغلال ذلك سياسياً وإعلامياً من قبل الكتل البرلمانية الأخرى وخاصة كتلة فتح البرلمانية.
- 7- أهمية التوسع من قبل لجان المجلس التشريعي في تشكيل لجان تقصي حقائق في المخالفات التي تصل للنواب والتي تستجوب ذلك، وضرورة أن يكون أداء هذه اللجان مهنياً ووطنياً بعيداً عن أي أجندات حزبية خاصة، وأن يتم إعلان نتائج عمل هذه اللجان للجمهور إن اقتضت الضرورة.
- 8- العمل على توفير الموازنات اللازمة للوزارات والمؤسسات الحكومية، حتى يتسنى العمل داخل هذه الوزارات وفق الأصول، وبذلك يتسنى للمجلس التشريعي بالقيام بالدور الرقابي المالي على هذه الوزارات بما ينسجم والقانون.
- 9- تعزيز الأداء الرقابي المالي للمجلس التشريعي، وخصوصاً لجنة الموازنة والشئون المالية في المجلس في تحقيق الرقابة اللاحقة على سير الموازنة العامة، من خلال تقديم

- التقارير الربعية للموازنة من قبل السلطة التنفيذية في موعدها، وعبر تحديث وزارة المالية لبياناتها على موقعها الإلكتروني بصورة دائمة.
- 10- أهمية إدراج أداة جلسات الاستماع في أي تعديل قادم للنظام الداخلي للمجلس، والنص عليها بصورة واضحة، كونها من أكثر الأدوات استخداماً من قبل نواب المجلس.
- 11- تكثيف الزيارات الميدانية من قبل لجان ونواب المجلس، ولكافة المؤسسات الحكومية، كونها من أهم الأدوات التي تساهم في الكشف عن الانحرافات في العمل الحكومي، وتعمل على تطوير و تعزيز عمل المؤسسات الحكومية، وكذلك توصي الدراسة على النص على هذه الأداة في أي تعديل قادم للنظام الداخلي للمجلس التشريعي.
- 12- أهمية العمل على إبعاد شكاوى المواطنين عن أي آثار للانقسام، وإيجاد قنوات بين الوزارات المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة لحل هذه الشكاوى.
- 13- زيادة التواصل مع الوزراء ومن في حكمهم في إطار تطوير عمل هذه المؤسسات الحكومية بما يخدم الجمهور.
- 14- عدم تعليق أي تقصير في العمل الرقابي للبرلمان على الانقسام، وما نتج عنه من معوقات، وأن يحاول نواب المجلس التشريعي إيجاد البديل المناسب للتغلب على أي معوقات تواجه عملهم الرقابي.
- 15- الاستمرار في محاربة الفساد بكل قوة ولآخر مدى، وعلى كل الصعد إن كان مالي أو إداري وغيرها، وألا تكون الحزبية عائقاً أمام محاربة الفساد والمفسدين.
- 16- توصي الدراسة نواب المجلس التشريعي أن يكونوا أكثر جرأة في إعلان نتائج عملية الرقابة البرلمانية للجمهور، وخصوصاً إن كان الأمر متعلق بوجود مواطن فساد، حتى وإن استغل الطرف الثاني في الانقسام ذلك، فهذا يعزز مكانتهم أمام عموم الشعب، ويرفع أيضاً من شأن الحزب الذين ينتمون له.
- 17- الحكم الرشيد لا يجب أن يبقى شعاراً فقط، بل يجب أن يلامس الجمهور تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع، عبر تكافؤ الفرص في الوظيفة العمومية، والعدل والشفافية والمكاشفة والمحاسبة، والاحتكام للقانون، وهذا ما يجب أن يراعاه المجلس التشريعي ويعمل عليه.
- 18- توصي الدراسة رئيس السلطة محمود عباس لدعوة المجلس التشريعي للانعقاد، وفتح مقر المجلس التشريعي في الضفة الغربية أمام رئيس المجلس د. عزيز دويك ليمارس عمله، ليصبح البرلمان قادراً على نزع أي خلاف أو انقسام حاصل في الساحة الفلسطينية.

- 19- توصي الدراسة السلطة الفلسطينية ضرورة أن تعمل بشكل جاد على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، سواء من الجانب المصري أو الاحتلال الإسرائيلي.
- 20- توصي الدراسة رئاسة السلطة الفلسطينية بتفعيل قضية النواب المختطفين، والعمل بكل الوسائل للإفراج عنهم، حتى يعود المجلس التشريعي للعمل بكامل نوابه.
- 21- يدعو الباحث الجانب المصري إلى فتح معبر رفح ليكون شريان حياة حقيقي لقطاع غزة، سواء للأفراد أو للتجارة، وهذا سيزيد من النشاط التجاري على أسس شرعية وقانونية، مما يساعد على رقابة مالية حقيقية من قبل المجلس التشريعي.
- 22- توصي الدراسة السلطة الفلسطينية في رام الله بإرسال الموازنات اللازمة لوزارات قطاع غزة، وأن تذلل كافة العقبات أمام عمل المؤسسات الحكومية، مما يساهم في رقابة برلمانية فاعلة، ويزيد من إنتاجية هذه المؤسسات في خدمة المواطن.
- 23- رغم أن ديوان الرقابة المالية لعب دوراً مهماً في فترة الانقسام في تقديم التقارير اللازمة للمجلس التشريعي لتسهيل مهامه الرقابية، إلا أن الدراسة توصي بأن يكون هناك تعددية حزبية داخل هذه المؤسسة المهمة، وهذا بالتأكيد سيعطي نتائج أنجع لعملية الرقابة البرلمانية.
- 24- توصي الدراسة الأحزاب والفصائل الفلسطينية كافة، في أي انتخابات قادمة أن يراعوا حاجة المجلس التشريعي لبعض التخصصات المهمة، سواء قانونية أو اقتصادية أو مالية، مما سيعزز العمل الرقابي والبرلماني بشكل عام.